الفصل الأول

القضايا الإساسية

أولاً : الكلام وما يتألف منه

أشرنا إلى أن النحاة لم يقيموا تعريفهم للكلام والجملة والكلمة على أساس العلاقة بين الكل وأجزائه، بمعنى أن يكون الكلام أعم من الجملة والجملة أعم من الكلمة، لكنهم جعلوا الجملة أعم من الكلام، وجعلوهما معاً ومعهما الكلم أعم من الكلمة.. وللإيضاح نناقش تلك المصطلحات :

قال **ابن مالك** : **الكلمة** : لفظ مستقل دال بالوضع تحقيقاً أو تقديراً، أو منوى معه كذلك، وهى اسم وفعل وحرف . (**التسهيل** ص ٣) .

وقال **ابن هشام**: **الكلمة** : قول مفرد، والمفرد مالا يدل جزؤه على جزء معناه، وذلك نحو: زيد ، فإن أجزاءة، وهى الزاى والياء، والدال – إذا أفردت لاتدلك على شيء مما يدل عليه، بخلاف قولك: غلام زيد، فإن كلاً من جزئه، وهما الغلام وزيد – دل على جزء معناه، فهذا يسمى مركباً لامفرداً (**قطر الندى** ص١١) .

وعرف **ابن الحاجب** الكلمة بأنها اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع (**الفوائد الضيائية** ١/١٧٠) .

أما **الكلام** فوضحه ابن عقيل بقوله: الكلام المصطلح عليه عند النحاة عبارة عن الفظ المفيد .

فائدة يحسن السكوت عليها ، فاللفظ جنس يشمل الكلام والكلمة والكلم، ويشمل المهمل كزيد، والمستعمل كعمرو و«مقيد» أخرج المهمل، و(فائدة يحسن السكوت عليها) أخرج الكلمة وبعض الكلم. وهو ما تركب من ثلاث كلمات فأكثر ولم يحسن السكوت عليها نحو : إن قام زيد ...

ولايتركب الكلام إلا من اسمين، نحو : زيد قائم ، أو من فعل واسم كقام زيد، وكقول ابن مالك: استقم، فإنه كلام مفيد فائدة يحسن السكوت عليها..

والكلم : ما تركب من ثلاث كلمات فأكثر، كقولك : إن قام زيد، والكلمة هى اللفظ الموضوع لمعنى مفرد ..

وقد يجتمع **الكلام والكلم فى الصدق**، وقد ينفرد أحدهما فمثال اجتماعهما : قد قام زيد، فإنه كلام لإفادته معنى يحسن السكوت عليه، وكلم، لأنه مركب من ثلاث كلمات، ومثال انفراد الكلم: إن قام زيد، ومثلا انفراد الكلام : زيد قائم .. (**شرح ابن عقيل** ١٤/١٦) .

فقوله : إن قام زيد – كلم فقط فى عرف النحاة لأنه يزيد عن كلمتين من حيث العدد فقط وليس من حيث الفائدة، ولو كان مفيداً لكان أيضاً كلاماً، كقوله : قد قام زيد، وقوله زيد قائم، كلام فقط لا لأنه من كلمتين أفاداً بالإسناد فائدة يحسن السكوت عليها .

ولم يعتبر بعض **النحاة** الحرف الداخل على الجملة – أو الفعل الناسخ، أو المضاف إليه – كلمة تجعل الكلام كلماً .

يقول **الصيمرى** : **الكلام المفيد**: ما يتركب من اسمين نحو زيد

أخوك، ومن فعل واسم، نحو : قام زيد، ومن حرف واسمين، نحو: إن زيداً صديقك، ومن حرف واسم وفعل ، نحو : ليت زيداً يقوم، ومن فعل واسمين، نحو : كان زيد أخاك، وما أشبه هذا من التركيبات المفيدة . (التذكرة ٧٥/١) .

وعرفوا **الجملة** : بأنها عبارة عن مركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى، سواء أفادت ، كقولك: زيد قائم، أو لم يفد، كقولك إن يكرمني، فإنه جملة لاتفيد إلا بعد مجيء جوابه، فتكون الجملة أعم من الكلام مطلقاً . (**التعريفات** ٧٨) . وقال **ابن هشام** : **الكلام** : هو القول المفيد بالقصد، والمراد بالمفيد ما دل على معنى يحسن السكوت عليه .

والجملة : عبارة عن الفعل وفاعله كـ «قام زيد» والمبتدأ وخبره كـ «زيد قائم» وما كان بمنزلة أحدهما نحو «ضُرِبَ اللص» و«أقائم الزيدان» و«كان زيد قائماً» و «ظننته قائماً» . وبهذا يظهر أنهما ليسا بمترادفين كما يتوهم كثير من الناس، وهو ظاهر قول صاحب المفصل، فإنه بعد أن فرغ من حد الكلام قال: ويسمى جملة، والصواب أنها أعم منه، إذ شرطه الإفادة، بخلافها، ولهذا تسمعهم يقولون : جملة الشرط، جملة الجواب ، جملة الصلة، وكل ذلك ليس مفيداً، فليس بكلام. (**المغني** ٢٧٤) .

ولم يقدم **النحاة** صورة واضحة للعلاقة بين القول والكلام والجملة .

يقول **ابن عقيل**: إن القول يعم الجميع، والمراد أنه قول: ويقع على الكلم والكلمة أنه قول، وزعم بعضهم أن الأصل استعماله فى المفرد . (**نفسه** ١٣) .

وهكذا لم يقدم النحاة صورة دقيقة للعلاقة الكلية بين الكلام والجملة والكلمة، تقوم على التسلسل المنطقى والموضوعى بين هذه المصطلحات .

فعلى الرغم من تأثر النحاة العرب بالمنطق الأرسطى فإنهم لم يستفيدوا من تعريفه للكلام والجملة ، حيث عرّفَ أرسطو الجملة بقوله: إنها قسم من كلام له معنى، ولبعض أجزائها معنى مستقل باعتباره لفظاً ، وإن كان لايعبر عن حكم (**النحو العربى** ص ١٠٠) .

وأشار **أرسطو فى كتاب الشعر** إلى أن الكلام يكون واحداً على ضربين إما بأن يدل على أمر واحد، وإما أن يؤلف من أقوال كثيرة، فالإلياذة مثلاً واحدة بالتأليف، وحد الإنسان واحد بدلالته على أمر واحد . (**الشعر** ١١٤) .

فالكلام **بمعنى المصدر** هو ما أشار إليه النحاة، أما الكلام المؤلف أو المتحدث به بين شخصين أو أكثر فهو المكون من جمل مفيدة مترابطة .

والعلاقة هنا تقوم على أساس أن الكلام يتكون من جمل مفيدة، وتتكون الجمل من كلمات مفيدة بالوضع وهذه المقولة تؤدى بالضرورة للبحث عن علاقة الجزء بالكل، والجزء هو الكلمة فى الجملة، والجملة فى الكلام ، وهو بحث كان من الممكن أن يؤدى إلى باب واسع فى إعراب الجمل، فلا يقتصر على معادلة الجملة بالمفرد، بل يبحث فيه عن أوجه موضوعية لمواضع الجمل من الإعراب فى الكلام، فالجمل فى النص أو فى الكلام تمثل بنية صغيرة فى بنية أكبر هى بنية هذا النص، أو بنية الكلام، ولهذا فإن وقوع الجملة موقعاً من الإعراب أساس لفهم تلك البنية فهماً موضوعياً، فالجملة التى تؤدى معنى يحسن السكوت عليه، جملة موجودة بالقوة لا بالفعل، لأنها – حتى إن افترضنا أنها جملة واحدة – فإنها تتصل بالمتكلم والمخاطب والمقام اتصالاً لاتنفك عنه مطلقاً ولنتأمل هذه الجمل لتتضح الصورة :

* نجح محمد . * ما اسمك * لاتهمل . * ليتك تنجح .

* ما أحسن الورد . * والله لأجتهدن. * إن تجتهد تنجح. * اجتهد .

والسؤال : هل يمكن لأى جملة من هذه الجمل أن ترد مقطوعة عن سياق؟ فالسؤال لايأتى مطلقاً دون سائل، والخبر دون مخبر، والقسم دون مقسم، والتعجب دون متعجب، والشرط دون متحدث، والتمنى دون متمنٍ، والأمر دون آمر ومأمور .

وهى لاتأتى مقطوعة ا لصلة عن المخاطب سواء أكان منصوصاً عليه فى الجملة كما فى النهى، والاستفهام والأمر، وبعض جمل الشرط، وما أشبه ذلك، أو لم يكن منصوصاً على ذلك.

ومعنى ذلك أن الابتداء ليس مطلقاً ، فلابد من استيفاء هذه العلائق، وأن الجملة الابتدائية لابد أن يكون لها تأسيس متضمن فيها وفى السياق الذى ينتظمها من حيث إنها وحدة من وحدات السياق أو النص، أو الفقرة ، أو الكلام. وهى بوصفها جزءاً من كلٍّ لابد أن يكون لها موقع إعرابى فى إطار هذا الكل الذى يمثل منظومة كل جزء منها مسبوق وملحوق .

وتؤكد الدراسات الحديثة على أن الجملة تمثل وحدة صغرى فى الكلام أو النص .

وقد عرف **درسلر وبوجراند** النص بأنه حدث اتصالى تتحقق نصيته إذا اجتمعت له سبعة معايير وهى : الربط ، والتماسك ، والقصدية ، والمقبولية ، والإخبارية ، والموقفية ، والتناص، (**علم لغة النص، نحو النص** ص ١٤٢) .

فالربط : يُعنى بكيفية ربط مكونات النص السطحى.

والتماسك الدلالى: يعنى به الوظائف التى تتشكل من خلالها مكونات عالم النص . **والقصدية** : هى تعبير عن هدف النص.

والمقبولية : تتعلق بموقف المتلقى الذى يقر بأن المنطوقات اللغوية تكون نصاً متماسكاً مقبولاً لديه . **والإخبارية** : تتعلق بتحديد جدة النص، أى توقع المعلومات الواردة فيه أو عدم توقعها . **والموقفية** : وتتعلق بمناسبة النص للموقف. **والتناص** : ويختص بالتعبير عن تبعية النص لنصوص أخرى أو تداخله معها. ولايتحقق التكامل النصى إلا بوجود هذه العلامات أو بوجود بعضها (انظر **علم لغة النص** ص ١٣٨) .

وتؤكد هذه الدراسات أن الجملة فى النص ذات دلالة جزئية، ولايمكن أن تتقرر بالتحديد الدلالة الحقيقية لكل جملة داخل ما يسمى بكلية النص إلا بمراعاة الدلالة السابقة واللاحقة فى ذلك التسلسل أو التتابع الجملى ، إذ ينظر إلى النص مهما صغر حجمه على أنه وحدة كلية مترابطة الأجزاء، فالاعتداد هنا ليس بالامتداد الطولى للنص، بل بالأنبية الكبرى المتلاحمة داخلياً .

وترى هذه الدراسات أن الجمل يمكن أن تستقل بدلالتها الجزئية إذا كان التوجه إلى الحكم على هذه الجزئيات، ولكن إذا أريد حكم كلى لايستند إلى أشتات فلا يستقيم ذلك التوجه، ويتحتم أن ننتقل إلى توجه آخر، فالنص لايجيز وجوداً مستقلاً لعناصره، حيث لاتكون القيم الجزئية ذات اعتبار أكبر إلا بإشراكها فى القيمة الكبرى المتكونة من ذلك التكوين الأكبر .

وهكذا فهم فاينرش النص، فالجملة فى النص لاتفهم فى ذاتها فحسب، وإنما تسهم الجمل الأخرى فى فهمها وهذا يبين أن الجملة ليست وحدها التركيب الذى يحدد به المعنى ، وإنما يحدد المعنى أساساً من خلال النص الكلى الذى تتضامن أجزاؤه وتتآزر» (**علم لغة النص** ص ١٢٥، ١٢٦) .

ويمكننا أن نقرر أن النحو بمعناه الواسع الصحيح، هو النحو الذى يصل من

خلال إعرابه للجملة الواحدة، والجمل المتعددة فى النص إلى فهم هذا النص وبيان دلالاته الدقيقة والعميقة .

وإذا كان **النحاة** قد أفاضوا فى تفصيل أحوال الكلام وأحوال الجملة وأركانها وعمدها وفضلاتها - فإن المعربين للشعر وللقرآن الكريم كانوا أقرب لنحو النص منهم لنحو الجملة، على الرغم من هيمنة سلطان نحو الجملة عليهم، وبخاصة فيما يختص بالجمل التى لامحل لها من الإعراب .

وإذا انتهينا إلى أن الجملة تمثل وحدة من وحدات النص أو الكلام، فإننا لابد أن نحاول التعرف على علاقة الجملة بغيرها من الجمل فى هذا الكلام، فإذا كانت الجملة المستقلة نسق من المفردات التى تتصل فيما بينها اتصالاً نحوياً دلالياً، فإن الكلام هو نسق من الجمل التى تتصل فيما بينهما اتصالاً نحوياً دلالياً .

وهذا يلفت نظرنا إلى أهم مبحث يتصل فى علاقة الجملة بغيرها فى إطار الكلام، وهو **الوصل والفصل**.

وقد قرر **محمد بن على الجرجانى**: أن هذه الجمل التى لا تتصل بوصل لفظى، وتأتى منفصلة عما قبلها فإن الجملتين إما تتعلق إحداهما بالأخرى تعلق العمل ، أو تعلق التكميل فعلى أربعة أقسام :

الأول : أن تكون الثانية كالتأكيد للأولى : كقوله تعالى: ﴿كأن لم يسمعها كأنّ فى أذنية وقراً﴾ (لقمان ٧) فإن الثانية مقررة لما أفادته الأولى ، نحو قوله تعالى: ﴿إنامعكم إنما نحن مستهزئون﴾ (**البقرة** ١٤) . فكما أن قوله : ﴿إنا معكم﴾ تفيد ثباتهم على اليهودية، كذا الثانية، فإن الاستهزاء بالإسلام يستلزم رد الإسلام، ورده يستلزم بقاءهم على اليهودية، ويحتمل أن يكون كتعليق بدل

البعض من الكل، فإن المستهزئين بعض من كان مع شياطينهم وكذلك قوله : ﴿سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم لايؤمنون﴾ (البقرة ٦٥) . فإن مساواة الإنذار وعدمها لايكون إلا ممن لايؤمن ، ومن ذلك قول الشاعر:

أقول له ارحل، لاتقيمن عندنـــا وإلا فكن فى السر والجهر مسلماً

فإن قوله : «ارحل» يستلزم عدم الإقامة، فتكون الثانية توكيداً للأولى :

الثانى : أن تكون الثانية كالبدل من الأولى : إما بدل البعض من الكل، كقوله تعالى: ﴿فاتقوا الله وأطيعون * واتقوا الذى أمدكم بما تعلمون * أمدكم بأنعام وبنين * وجنات وعيون﴾ (الشعراء ١٣١/١٣٤) .

فإن قوله: ﴿أمدكم بأنعام ..﴾ بعد قوله : ﴿واتقوا الذى أمدكم بما تعلمون﴾ كبدل البعض من الكل، فإنه سيقَ للتنبيه على نعم الله تعالى على المخاطبين، وبعض تلك النعم أنه أمدهم بأنعام وبنين وجنات وعيون .. أو بدل الاشتمال، كقوله تعالى: ﴿اتبعوا المرسلين اتبعوا من لايسألكم أجراً وهم مهتدون﴾ (يس ٢١) ، فإن الآية سيقت لحمل المخاطبين على اتباع الرسل، وقوله ﴿ اتبعوا من لايسألكم أجراً ﴾، أدل على الاتباع.

الثالث : أن تكون الثانية كعطف البيان للأولى، كقوله تعالى: ﴿فوسوس إليه الشيطان قال ياآدم هل أدلك على شجرة الخلد وملك لايبلى﴾ (طه ١٢٠) .

فإن قوله : ﴿قال ياآدم﴾ : بيان لقوله : ﴿ فوسوس إليه الشيطان﴾ .

وكذا قوله تعالى: ﴿ما هذا بشراً إن هذا إلا ملك كريم﴾ (يوسف ٣١)، فإن عدم كونه بشراً مبهم، يحتمل وجوهاً ، وقوله : ﴿إن هذا إلا ملك كريم﴾ بيان له .

الرابع : أن تكون الثانية كالجواب عن الأولى، وفى الحقيقة يكون جواباً عن سؤال مقدر، كقوله تعالى: ﴿ولقد جاءت رسلنا إبراهيم بالبشرى قالوا سلاماً ، قال سلام...﴾ (هود ٦٩) كأنه سئل : ماذا قال إبراهيم فأجاب بقوله : قال سلام.

وقال فى إشارة إلى تفصيل القسم الثالث : إذا كانت جملة مطلقة بعد جملة مقيدة، لم يجز الوصل لئلا يتوهم تقييد المطلقة بسببه، نحو قوله تعالى: ﴿وإذا خلوا إلى شياطينهم قالوا إنا معكم إنما نحن مستهزئون الله يستهزئ بهم﴾ (البقرة ١٤، ١٥) .

لم يعطف ﴿الله يستهزئ بهم﴾ على ﴿إنا معكم﴾ لئلا يتقيد بقالوا كما تقيدت، ولا على ﴿قالوا﴾ لتقيدها بالظرف ، لكونه جواب إذا، وليست الثانية مقيدة بشيء منهما (**الإشارات والتنبيهات** ١٢٣) .

ولا شك أن **البلاغيين النحاة** أكثر وعياً بالعلاقات بين الجمل من النحاة ، أو ممن وقفوا عند حدود القواعد النحوية دون محاولة الكشف عما وراء العلاقة اللفظية التى قد يترتب عليها إشكالاً فى كشف العلاقة العميقة بين الجملة والجملة، تلك العلاقة التى هى أساس الموقع الإعرابى .

وعلى الرغم من ذلك فإنهم لم يحاولوا أن ينقلوا أو يوظفوا دراستهم للفصل والوصل فى النحو العربى وفى إعراب الجمل على وجه الخصوص توظيفاً نحوياً .

و**عبد القاهر** من البلاغيين النحاة حيث يمثل كتاب أسرار البلاغة ودلائل الإعجاز عمدتين فى الدراسات البلاغية وله شرح للإيضاح وكتاب الجمل فى النحو وشرح الجمل، وهو من المحققين فى دراسة علم المعانى، ومن

ثم فى دراسة أسرار الفصل والوصل، أو العلاقات بين الجمل .

يقول **عبد القاهر** : «اعلم أن سبيلنا أن ننظر إلى فائدة العطف فى المفرد، ثم نعود إلى الجملة فننظر فيها ونتعرف حالها .

ويرى أن «فائدة العطف فى المفرد أن يشرك فى إعراب الأول وأنه إذا أشركه فى حكم ذلك الإعراب، نحو أن المعطوف على المرفوع بأنه فاعل مثله، والمعطوف على المنصوب بأنه مفعول به أو فيه، أو له تشريك فى ذلك .

وإذا كان هذا أصل فى المفرد، فإن **الجمل المعطوف بعضها على بعض** على ضربين : **أحدهما** : أن يكون للمعطوف عليها موضع من الإعراب، وإذا كانت كذلك كان حكمها حكم المفرد، إذ لايكون للجملة موضع من الإعراب حتى تكون واقعة موقع المفرد، وإذا كانت الجملة الأولى واقعة موقع المفرد، كان عطف الثانية عليها جارياً مجرى عطف المفرد على المفرد، وكان وجه الحاجة إلى «الواو» ظاهراً ، والإشراك بها فى الحكم موجوداً ، فإذا قلت مررت برجل خَلْقه حسن وخُلُقه قبيح، كنت قد أشركت الجملة الثانية فى حكم الأولى، وذلك الحكم كونها فى موضع جر بأنها صفة للنكرة، ونظائر ذلك تكثر والأمر فيها يسهل .

ويرى **عبد القاهر** أن الذى يشكل أمره هو الضرب الثانى، وذلك أن تعطف على الجملة العارية الموضع من الإعراب جملة أخرى ، كقولك : (زيد قائم، وعمرو قاعد) ، (العلم حسن والجهل قبيح) لاسبيل لنا أن ندعى أن (الواو) أشركت الثانية فى إعراب قد وجب للأولى بوجه من الوجوه. وإذا كان كذلك، فينبغى أن تعلم المطلوب من هذا العطف والمغزى منه، لم يستوِ الحال بين أن تعطف وأن تدع العطف فتقول زيد قائم، عمر قاعد، بعد أن لايكون

هنا أمر معقول يؤتى بالعاطف ليشرك بين الأولى والثانية فيه ؟....

ويقول: وليس للواو معنى سوى الإشراك فى الحكم الذى أتبعت فيه الثانى الأول. فاذا قلت : (جاءنى زيد وعمرو) لم تفد بالواو شيئاً أكثر من إشراك فى المجىء الذى أثبته لزيد والجمع بينه وبينه ، ولايتصور إشراك بين شيئين حتى يكون هناك معنى يقع ذلك الإشراك فيه .

وإذا كان كذلك، ولم يكن فى قولنا : زيد قائم وعمرو قاعد – معنى تزعم أن (الواو) أشركت بين هاتين الجملتين فيه ثبت إشكالاً المسألة .

ويقول: ثم إن الذى يوجبه النظر والتأمل أن يقال فى ذلك : إنا وإن كنا إذا قلنا : (زيد قائم وعمرو قاعد) فإنا لانرى ههنا حكماً نزعم أن الواو جاءت للجمع بين الجملتين فيه، فإنا نرى أمراً آخر نحصل معه على معنى الجمع. وذلك أنّا لانقول: (زيد قائم، وعمرو قاعد) حتى يكون عمر بسبب من زيد، وحتى يكونا كالنظيرين والشريكين، وبحيث إذا عرف السامع حال الأول عناه أن يعرف حال الثانى (**الدلائل** ٢٢٤) .

فعبد القاهر يقرر بوضوح أن العطف بين هذه الجمل فقد دلالته النحوية حين عطفت جملة على جملة لامحل لها من الإعراب ، فالعطف إشراك فى حكم، فإذا عطفت جملة على جملة لاحكم لها نحوياً أو إعرابياً، فإن العطف حينئذ لايحقق دلالته النحوية بوصفة إشراكاً فى الحكم الذى يقتضية الإعراب على النحو الذى أوضحه عبد القاهر آنفاً .

وقد عوّل **عبد القاهر** على الدلالة المعنوية دون الحكم الإعرابى، وهى محاولة للخروج من الإشكال الذى أشار إليه، ولكن الذى نراه أنه لامعنى للعطف على ما ليس له موضع من الإعراب، ونحن لو قلنا : إن قولنا : زيد قائم فى موضع الخبر بما تتضمنه الجملة من معنى الابتداء والإخبار، وعلى هذا يكون

قولنا : وعمرو قاعد، عطف خبر على خبر ويكون العطف إشراكاً فى الحكم فضلاً عن كونه جمعاً بين نظيرين أو شريكين - فالمعنى الذى يحققه العطف بين الجمل معنى نحوى ، والجملة الابتدائية هى ابتدائية من وجهة نظر تعليمية بحتة ، أما من وجهة النظر الموضوعية فهى جزء من الكلام ، فقد تكون مقولاً للقول أو عطفاً على مقول القول ، لأن الكلام فى الأصل قول والقول مقول لقائل . ولهذا فإن العطف لامعنى له حين يعطف جملة على جملة لا محل لها الإعراب حتى فى هذه الجمل التى تفقد تمامها حين تركب تركيب إفراد مع غيرها كجملة الصلة وجملة فعل الشرط، فعندما تقول : إن تسع وتجد تنجح نجد أن العطف هنا ليس عطف فعل على فعل بل هو عطف للفعل مع الأداة المقدرة على الفعل السابق مع الأداة ، فالمعنى إن تسع وإن تجتهد تنجح، وهذا هو شأن العطف على صلة الموصول الحرفى فقولنا : إن تجد وتجتهد خير من أن تكسل وتلعب، تقديره : إن تجد وإن تجتهد خير من أن تكسل وتلعب فالعطف هنا من باب عطف المفرد على المفرد لأنه تأويل جدك واجتهادك خير من كسلك ولعبك.

هذا فى الشرط الحرفى والموصول الحرفى لتحمله وجهاً واحداً فى التقدير.

أما فى الشرط الاسمى أو الموصول الاسمى فإنه يتحمل وجهين. فقولنا : من يسعَ ويجتهدْ ينجحْ ، معناه الساعى والمجتهد ينجح ، وفى إطار هذا المعنى يكون العطف من باب عطف المفرد على المفرد أو ماله موضوع على ما له موضوع.

أما إذا قلنا من يسعَ ومن يجتهدْ ينجح ، على أساس أن (من) يمكن أن تعود فى الأولى على غير ما تعود إليه فى الثانية كانت من باب الاشتغال، ويكون التقدير: من يسع ينجح ومن يجتهد ينجح، وهو من باب عطف الجمل التامه

ذات المحل الإعرابى لا من عطف الجمل غير التامة والتى لامحل لها من الإعراب.

أما ربط الجمل بدون عاطف فهو باب مهم فى بناء الكلام، يقول **عبد القاهر الجرجانى** : واعلم أنه كما كان فى الأسماء ما يصله معناه بالاسم قبله، فيستغنى بصلة معناه عن واصل يصله ورابط يربطه ، وذلك كالصفة التى لاتحتاج فى اتصالها بالموصوف إلى شىء يصلها به، وكالتأكيد الذى لايفتقر كذلك إلى ما يصله بالمؤكد، كذلك يكون فى الجمل ما تتصل من ذات نفسها بالتى قبلها، وتستغنى بربط معناها لها عن حرف عطف يربطها، وهى كل جملة كانت مؤكدة للتى قبلها ومبنية لها، وكانت إذا حصلت لم تكن شيئاً سواها، كما لاتكون الصفة غير المصوف، فإذا قلت: «جاءنى زيد الظريف» و«جاءنى القوم كلهم» لم يكن «الظريف» و«كلهم» غير زيد، وغير القوم (**الدلائل** ٢٢٧).

وسوف نلقى المزيد على ذلك عند تناولنا للجملة الاستئنافية والتفسيرية، ونكتفى هنا بالإشارة إلى أننا لانتفق مع ما ذهب إليه النحاة من اعتبار الجملة المقطوعة عن سابقتها لفظاً جملته منقطعة لا محل لها من الإعراب، من منطلق أن العلاقة بين الجمل ليست علاقة لفظية فقط بل هى علاقة معنوية فى المقام الأول .

يقول **عبد القاهر** : واعلم أنه ما من علم من علوم البلاغة أنت تقول فيه : «إنه خفى غامض، ودقيق صعب. وقد قنع الناس فيه بأن يقولوا إذا رأوا جملة قد ترك فيها العطف: إن الكلام قد استؤنف وقطع عما قبله، لاتطلب أنفسهم منه زيادة على ذلك. ولقد غفلوا غفلة شديدة . (**الدلائل** ٢٣١) .

فليس كل ما نص عليه **النحاة** بأنه استئناف أو مقطوع هو كذلك ، وليس ما ثبت من كونه استئنافاً مقطوعاً عما قبله قطعاً بعرية عن الإعراب .

وهذه القضايا سوف نناقشها فى الفصل الثانى ويبقى أن نشير إلى أن الكلام – بوصفة نسقاً من الجمل المفيدة أو منظومة من الجمل – فى حاجة إلى دراسة نحوية جادة ، ويستوجب ذلك تناول النحاة المعاصرين لموضوع الوصل والفصل تناولاً نحوياً عميقاً .

* * *

ثانياً : «المفرد» فى باب إعراب الجمل

يعتبر **ابن هشام** (ت٧٦١هـ) أشهر من تحدث فى إعراب الجمل بعامة، والجمل التى لامحل لها من الإعراب بخاصة، وقدم شواهدها وحللها.

يقول **ابن هشام** (ت٧٦١هـ) : إن الجمل التى لامحل لها من الإعراب سبع، وبدأنا بها لأنها لم تحل محل المفرد. (**المغنى** ٣٨٢) .

وقال **ابن جنى** (ت٣٩٢هـ) إن الاعتراض لا موضع له من الإعراب، ولايعمل فيه شيء من الكلام المعترض به بين بعضه وبعض . (**الخصائص** ١ ٢٣٧) .

وقال **ابن مالك** (ت ٦٧٢هـ) لامحل إعرابٍ للجملة المفسرة وهى الكاشفة حقيقة ما تليه، مما يقتصر إلى ذلك، ولا للاعتراضية وهى المفيدة تقوية بين جزئى صلة أو إسناد، أو مجازاة، أو نحو ذلك.. ويميزها من الحالية: امتناع قيام مفرد مقامها.. (**تسهيل الفوائد** ١/٣) .

وقال **الاستراباذى** فى شرح **كافية ابن الحاجب** : إنه لا محل للصلة من الإعراب إذ لم يصح وقوع الاسم المفرد مقامها كما فى الوصف وخبر المبتدأ أو الحال والمضاف إليه ولا يقدر للجمل إعراب إلا إذا صح وقوع الاسم المفرد مقامها كما فى الأربعة مواضع المذكورة (**شرح الكافية** ٣٧/٢)م .

وقال **أبو حيان** (ت٧٤٥) لاموضع لجملة الاعتراض من الإعراب. وقال: ونحن نتكلم فى الجمل فنقول أصل الجملة أن لايكون لها موضع من الإعراب، إنما هو لوقوعه موقع المفرد . والأصل فى الجملة أن تكون مستقلة لاتقدر بمفرد فتكون جزاء لما قبلها (**ارتشاف الضرب** ٣٧٥/٢٥) .

وذكر **أبو حيان وابن هشام والسيوطى أن أبا على الشلوبين** (ت٦٤٥هـ) يرى أن الجملة المفسرة على حسب ما كانت تفسيراً له فإن كان المفسر له موضع، فكذلك هى، وإلا فلا (**المغنى** ٤٠٢) وذكر **السيوطى** أن ذلك عنده هو الصحيح (**الهمع** ٥٧/٤) .

وقال **اليمنى** : (ت ٥٥٩) إن الفعل يقع موقع الاسم فى ثلاثة مواضع وهى الصفة والحال والخبر..وهذه المواقع كلها للاسم فوقع الفعل موقعه وأدى معناه، فشابهه فاستحق الإعراب لذينك الوجهين. (**كشف المشكل** ١٩٢/٢).

أما **السيوطى** (ت ٩١١) فقد أعاد نفس القول فى الأشباه والنظائر فقال: الجمل التى لامحل لها من الإعراب سبع ، قال **ابن هشام فى المغنى**: بدأنا بها لأنها لم تحل محل المفرد وذلك هو الأصل فى الجمل. (**الأشباه والنظائر** ٢/ ٢١).

وتحدث فى همع الهوامع عن الجملة الاعتراضية، وذكر أنها تتميز بعدم قيام مفرد مقامها ومن ثم لامحل لها. (**همع الهوامع** ٥/٤) .

وقال اليمنى ويحكم على موضع الصفة والحال والخبر، والحكاية، والأسماء المركبة بالإعراب، ولا موضع للصلة (**كشف المشكل** ١٩٥/٢) .

ولم يذكر **النحاة** ما هو المفرد الذى يقصدونه، ولم يحددوا السبب المانع من وقوع الجملة موقع المفرد .

وقد قدم **السيوطى** تعريفاً للمفرد عند النحاة ، فقال: المفرد يستخدم فى كلام النحاة بأحد معان : أحدهما : المفرد الذى هو مقابل للجملة، يذكر فى خبر المبتدأ ونواسخه .

والثانى : المفرد الذى هو قبالة المركب نحو : بعلبك .

والثالث : المفرد الذى هو مقابل المثنى والمجموع .

الرابع : المفرد الذى هو باب النداء، وباب لا لنفى الجنس وهو مقابل للمضاف والمشابه للمضاف. (**الأشباه والنظائر** ٢٧/٢) .

ولم يشر السيوطى **للمفرد** الذى يقصده النحاة فى حدهم للجملة التى لامحل لها من الإعراب .

وعرف **الشريف الجرجانى** المفرد بقوله : المفرد ما لا يدل جزء لفظه على جزئه . وقال : المفرد : ما لا يدل جزء لفظه الموضوع على جزئه، والفرق بين المفرد والواحد أن المفرد قد يكون حقيقياً، وقد يكون اعتبارياً ، وأنه قد يقع على جميع الأجناس، والواحد لايقع إلا على الواحد (**التعريفات** ص ٢٢٣) .

وفسر **ابن هشام** المفرد كما أشرنا بقوله : الكلمة قول مفرد والمفرد: ما لايدل جزؤه، على جزء معناه، وذلك نحو : «زيد» ، فإن أجزاءة، وهى الزاى، والياء والدال - إذا أفردت - لاتدل على شىء مما يدل عليه، بخلاف قولك : غلام زيد، فإن كلاً من جزئيه وهما الغلام وزيد - دل على جزء معناه، فهذا يسمى مركباً لامفرداً . (**قطر الندى** ١١) .

وإذا كان النحاة لم يُعرفوا المفرد الذى يقصدونه فى باب إعراب الجمل، فإننا - من خلال فحص الشواهد التى قدمها النحويون للجمل التى لها محل من الإعراب، والتى قال النحاة إنها تحل محل المفرد، نستطيع أن نتبين أن المفرد المقصود هو الكلمة التى تُوَوَّلُ باسم نكرة .

يقول **ابن يعيش** : اعلم أن كل جملة وقعت صفة فهى واقعة موقع المفرد، ولها موضع ذلك المفرد من الإعراب، فإذا قلت: مررت برجل يضرب، فقولك : (يضرب) فى موضع (ضارب) . فأبدأ تقدير ماأصبت مكانه: فعلاً باسم

فاعل إن كان المنعوت كذلك، وباسم مفعول إن كان المنعوت كذلك، وكذلك الجار والمجرور بما يلائم معناه فى قولك: هذا رجل من بنى تميم، تقديره تميمى، بمعنى منسوب، وفى قولك : هذا رجل من الكرام : كريم ، فإن قيل : زعمتم أن المفرد أصل، والجملة واقعة موقعة، فالجواب أن البسيط أول، وأن المركب ثان، فإذا استقل المعنى بالاسم المفرد، ثم وقع موقع الجملة، فالاسم المفرد هو الأصل، والجملة فرع عليه (**شرح المفصل** ٥٤/٣) .

ويقول : واعلم أنه لاينعت بالجملة معرفة، لو قلت: هذا زيد أبوه قائم، على أن تجعله صفة لم يجز، فإن جعلته حالاً جاز، وإنما لم توصف المعرفة بالجملة ، لأن **الجملة نكرة**، فلا تقع صفة للمعرفة (**نفسه** ٥٤) .

وقال **الزجاجى** (قال النحويون كلهم : الدليل على أن الأفعال نكرات أنها لاتنفك من الفاعلين، والفعل والفاعل جملة يستغنى بها وتقع الفائدة، والجمل نكرات كلها، لأنها لو كانت معارف لم تقع بها فائدة، لأنها قد كان يعرفها المخاطب ، فلا تقع له بها فائدة. (**الإيضاح فى علل النحو** ١٠٠) .

ومعنى ذلك أن الجملة تؤول باسم مفرد نكرة، فتكون نعتاً أو حالاً، أو خبراً، ولا فرق فى ذلك بين أى جملة ..

فالجملة تقبل أن تؤل بنكرة، ومن ثم تصلح للإعراب، ولكن فى مواضع خاصة لا يسوغ أن يأتى المفرد كما أشرنا وذلك منعاً للبس، أو تماماً للفائدة، بمعنى أن استخدام الجملة فى هذا الموضع ضرورة للإبانة التى هى أساس الإعراب.

فمر المؤكد أن تلك الجمل تؤدى وظيفة فى السياق، وهى وظيفة محددة أمكن للنحاة أن يصفوها وأن يضعوا لها تعريفاً يتصل بتلك الوظيفة، ويقوم عليها، شأنهم فى ذلك شأنهم فى أى موضع إعرابى .

وما دامت تلك الجمل لم تفقد تمامها، ولم تسبك أو تركب تركيباً يسلبها تمام الفائدة والاستقلال الذى كان لها قبل السبك أو التركيب، فإن الجمل لابد أن يكون لها موضع إعرابى .

وإذا تأملنا مصطلح «ما لا محل له من الإعراب»، نجد أن النحاة -كما أشرنا- قد اجمعوا على أن الحروف جميعها لامحل لها من الإعراب. والكلام عما له محل وما ليس له محل من الإعراب، يختلف عن المعرب والمبنى أو المعرب ، وغير المعرب لأن من المبنى أو غير المعرب أسماء، أو أفعال لها موقع إعرابى والعقل لايقبل أن تكون جملة الاعتراض أو جملة جواب الشرط وجواب القسم أو الجملة المفسرة، أو الابتدائية ، أو المستأنفة، أن تكون هذه الجمل معادلة للحرف فمن هذه الجمل ما هو ركن أساسى فى التركيب ، كجواب الشرط وجواب القسم، ومنها ما هو فضلة كالجملة المفسرة، ومنها ما يقوم مقام الفضلة كالاعتراضية، وما هو فى مقام العمدة بالنسبة للكلام كالابتدائية .

وهى جمل تامة الفائدة، والحرف لاموضع له من الإعراب لأنه لايفيد معنى تاماً بنفسه، ومن ثم فلا وجه للتسوية بينه وبين الجمل، أو بين هذه الجمل وبينه .

فإذا تأملنا النكته فى اعتبار ضمير الفصل لامحل له من الإعراب- تأكدنا أنه لاعلاقة بين وظيفته ووظيفة الجملة الاعتراضية على وجه التحديد وإن كانت أقرب الجمل إليه .

إن ضمير الفصل هو الضمير الذى يقع بين المبتدأ والخبر المعرفتين للفصل بين ما يكون خبراً، وما يكون صفة، ويسمى الدعامة عند بعض الكوفيين والبعض يسمية العماد، وبعضهم يسمية الصفة .

قال **السيوطى**: هذا مبحث الضمير المسمى عند البصريين بالفصل ، لأنه فصل بين المبتدأ والخبر وقيل لأنه فصل بين الخبر والنعت ، وقيل لأنه فصل بين الخبر والتابع ؛ لأن الفصل به يوضح كون الثانى خبراً ، لاتابعاً، وهذا أحسن، لأنه قد يفصل حيث لايصلح النعت نحو: كنت أنت القائم، إذ الضمير لاينعت.

والكوفيون يسمونه **عماداً**، لأنه يعتمد عليه فى الفائدة، إذ به يتبين أن الثانى خبر لا تابع . وبعض الكوفيين يسميه : **دعامة**، لأنه يدعم به الكلام، أى : يقوى به ويؤكده، والتأكيد من فوائد مجيئه . وبعض المتأخرين سماه : **صفة**، قال **أبو حيان** : ويعنى به التأكيد . ومذهب **الخليل وسيبوية** وطائفة: أنه باق على اسميته. وذهب أكثر النحاة إلى أنه **حرف**، وصححه **ابن عصفور**، كالكاف فى الإشارة . وإذا قلنا باسميته، فالصحيح أنه لامحل له من الإعراب ، وعليه الخليل ؛ لأن الغرض به الإعلام من أول وهلة بكونه خبراً لاصفة، فاشتد شبهة بالحرف، إذ لم يُجأ به إلا لمعنى فى غيره، فلم يحتج إلى موضع بسبب من الإعراب . وقال **الكسائى** : محله محل ما بعده وقال : الفراء محله محل ما بعده . (**همع الهوامع** ١/٢٣٦/٢٣٧) .

والذى يعنينا هو العلة التى علل بها النحاة كون ضمير الفصل لامحل له من الإعراب ، وهو اشتداد شبهه بالحرف، لأنه لم يؤتَ به إلا لمعنى فى غيره لا لمعنى فى نفسه. وإذا قرنا ذلك بالجملة الاعتراضية وجدنا الفرق واضحاً، فالجملة الاعتراضية: هى جملة المناسبة للمقصود، بحيث تكون كالتوكيد له، أو التنبيه على حال من أحواله. فهى الجملة المعترضه بين شيئين لإفادة الكلام تقويه وتسديداً أو تحسيناً ، ومن ذلك قول الشاعر :

وقد أدركتنى – والحوادث جمة – أسنة قوم لا ضعافٍ ولا عُزلِ

ولاشك أن شبهة الحرفية بعيدة تماماً البعد عن جملة «والحوادث جمة»

فهى من ناحية طبيعتها جملة مفيدة تؤدى معنى بنفسها، ومن ناحية الشبه بضمير الفصل، فإنه ممنوع ؛ لأن ضمير الفصل يأتى لضرورة منع اللبس بين ركنى الجملة، أما الجملة الإعتراضية فإن مجيئها جملة إنما كان لأن الاعتراض بالاسم يترتب عليه لبس، وهى - أى الجملة الاعتراضية - ليست مقطوعة من حيث المعنى المراد من المتكلم أو المبدع، فهى تأتى فى الكلام البليغ، لأن جملة غيرها، أو كلاماً سواها لايؤدى وظيفتها ، وهذا ما يمكن أن يعلل مجيئها فى الشعر والنثر الفنى، والقرآن الكريم .

وأما القول بأن الإعراب فى الأصل للمفرد أو للأسماء بخاصة ، فإن القضية تستوجب مناقشة من حيث إن الإسناد هو أساس الإفادة ومن ثم فإنه أساس الإعراب، فلا وجه للإعراب فى كلام لاإسناد فيه .

والفعل أساس فى الإسناد .

وقد كثر الخلاف بين **البصريين والكوفيين** حول إعراب الفعل والاسم وأيهما مستحق للإعراب.

قال **الكوفيون** : أصل الإعراب للأسماء والأفعال وأصل البناء للحروف، فكل شىء زال عن الإعراب من الأسماء والأفعال فلعلة أزالته عن أصله (**الإيضاح** ٧٨) .

قال بعضهم : الدليل على أن أصل الإعراب للأسماء والأفعال معاً أن الأفعال أيضاً تختلف معانيها كما تختلف معانى الأسماء، فتكون ماضية ومستقبله، وموجبة ومجازى بها، ومأموراً بها، ومنهياً عنها ، وتكون للمخاطب، والمتكلم والغائب والذكر والأنثى .

وأجاب **الزجاجي** بأن اختلاف معاني الأفعال إنما هو لغيرها لا لها، لأنه إنما تختلف معانيها للأسماء التي تعمل فيها . (**الإيضاح** ٨١) .

ولكن القضية تأخذ وجهاً آخر عند **عبد القاهر** في كتابه «**التلخيص في شرح الجمل**» حيث نجده ينظر إلى التركيب اللغوي من منطلق طبيعته ومهمة كل عنصر فيه لا من منطلق فروض مفارقة له . يقول عبد القاهر : اعلم أنا إنما جعلنا الفاعل الأصل في الرفع، وحملنا المبتدأ والخبر عليه من حيث إن أصل الكلام الخبر، والأصل في الخبر الفعل من غير شبهة، حيث إنا رأينا الفعل يكون خبراً، ولا يكون مخبراً عنه، فلو كان الفعل قد خلص للخبر، وكان الفاعل معمول الفعل كان هو بأن يكون أصلاً أولى من المبتدأ . (**شرح الجمل** ٢٦٣) .

وقال **ابن السراج** : الفعل ما كان خبراً، ولايجوز أن يخبر عنه (**الأصول** ٣٧/١) .

وقال **الزجاجي** : حد بعض النحويين الفعل بأنه ما دل على حدث وزمان.. وحد بعض النحويين الفعل بأنه هو ما كان صفة غير موصوف نحو قولك: هذا رجل يقوم، فيقوم صفة لرجل، ولايجوز أن تصف يقوم بشيء» (**الإيضاح** ٥٣) .

ويروى السيوطي أن «الفعل لكثرة مقتضياته يصير بمنزلة المتركب والاسم بمنزلة المفرد» (**الأشباه والنظائر** ٣٢٢/١) .

«فالفعل إذا ذكر لم يكن بد من الفكر في فاعله لأنه لاينفك منه، ويستحيل وجوده من غير فاعل» (**الإيضاح** ١٠٠) .

فالفعل أصل فى الخبر، وفرع فى الوصف، فالأصل أن تخبر بالفعل، ولأن الفعل لاينفك عن الفاعل فإن كل فعل هو بمنزلة المركب، ولأن ما يركب مع الفعل، أو ما يركب معه الفعل هو الفاعل، فإن هذا التركيب إسنادى، ومن ثم فإن كل فعل هو جملة فعلية، ولهذا فإن الأصل فى الجملة الخبر، ولأن الخبر أصل أو عمدة فى باب الإعراب، فإن الفعل أو الجملة أصل فى باب الإعراب وهو أصل يتميز عن الاسم فلكل منهما طبيعته ووظيفته .

يقول **عبد القاهر**: من الناس من ذهب إلى أن الرفع موضوع لما لايستغنى الكلام عنه، فيجعل العلة جامعة للفاعل والمبتدأ والخبر(**نفسه ٢٦٣**).

والخبر أصل فى الحال، ومعنى ذلك أن الأصل فى الحال أن يكون جملة، وأن يكون جملة فعلية، لأن الفعل أدل على الحال لدخول الزمان فيه، والاسم مجرد من الزمان فإن دلالته على الحال تكون بتعلقه بفعل، أو بما يشبه الفعل، وخاصة المضارع، وقد ذكر **محمد بن على الجرجانى** أن الجملة الحالية التى يمتنع فيها الواو: هى المضارع المثبت ذو الضمير لصاحبه ، كقوله تعالى: ﴿وذرهم فى طغيانهم يعمهون﴾ (**الأنعام ١١٠**) ... وعلته : أن المضارع يدل بالوضع على زمان الحال، فنستغنى عن الواو الزمانية، وكما أنه يمتنع فيه الواو كذا يجب أن يكون فيها ضمير، ليدل على الربط . (**الإشارات ١٣٧**) .

وإذا كان الأصل فى الخبر أن يكون فعلاً - فإن ما يقوم مقام الخبر كجملة الحال وجواب الشرط وجواب القسم، والاعتراض - لابد أن يكون أصلاً فى الإعراب، فليس قولنا : إن جواب الشرط لابد أن يكون فعلاً، ولهذا فإنه لايحل محل المفرد، ليس ذلك مقدمة للقول بأن هذا الجواب لامحل له من الإعراب، ما دام الجواب لايستغنى عنه، وما دام فى الإسناد نظيراً للخبر، فإن من حقه الرفع وليس معنى قولنا : إن الاعتراض لايصلح إلا بالجملة، ولايصلح المفرد

فيه، مقدمة للقول بأن هذا لامحل له من الإعراب، لأن الفعل أصل فى الحال والخبر، ومن ثم فالجملة أصل فيه .

وليس قولنا إن الجملة المفسرة لاتحل محل المفرد مقدمة للقول بأنه لامحل لها من الإعراب، فالجملة الفعلية قد وضعت للخبر ووضعت للوصف، والتفسير والبيان فرعان على الوصف .

ثالثاً : الإســـناد

عرف **ابن مالك** الكلام بأنه ما تضمن من الكلم إسناداً مقصوداً لذاته، **فالاسم** : كلمة يسند ما لمعناها إلى نفسها أو نظيرها .

والفعل : كلمة تسند أبداً ، قابلة لعلامة فرعية المسند إليه .

والحرف : كلمة لاتقبل إسناداً وضعياً بنفسها، ولا بنظير . (**تسهيل الفوائد** ٣) .

وقال **ابن أبى الربيع**: الأشهر فى الكلام: أن يُراد به اللفظ المركب المفيد بالوضع (**البسيط** ١٥٨/١) .

وجاء فى **المصباح** : الكلام فى اصطلاح النحاة : هو اسم لما تركب من مسند ومسند إليه. (**المصباح** مادة كلم) .

فالإسناد يعادل الكلام المفيد، فكل كلام لابد أن يتضمن إسناداً سواء أكان إسناد اسم لاسم أم فعل لاسم، والأصل فى المسند إليه – كما ذكر ابن مالك – هو الاسم، والأصل فى المسند أو الخبر هو الفعل، أو ما يقوم مقامة .

والإسناد – فى عرف النحاة – ضم كلمة أو ما يجرى مجراها إلى أخرى، أو ضم إحدى الجملتين إلى الأخرى، على وجه الإفادة التامة.

والمقصود بالكلمة الحكمية: ما يصح وقوع المفرد موقعها، فدخل فيه الجمل التى لها محل من الإعراب، وكذا الإسناد الشرطى، إذ الإسناد فى الشرطية الجزاء والشرط.. نعم يخرج الإسناد الشرطى على ما حققه السيد السند والمنطقيون من أن مدلول الشرطية تعليق حصول الجزاء بحصول الشرط، لا الإخبار بوقوع الجزاء وقت الشرط، إذ ليس المسند إليه، والمسند فيهما كلمة

حقيقة - وهو ظاهر - ولا حكماً إذا المقصود حينئذ تعليق الحكم بالحكم فتكون النسبة فى كل واحد منهما ملحوظة تفصيلاً لابد فيها من ملاحظة (**كشاف اصطلاحات الفنون** ١٤٦/٣) .

فالإسناد الشرطى يتميز عن الإسناد الخبرى لما فى الشرط من تعليق حصول الجزاء بحصول الشرط، وهو تميز لايمنع من القول بأن كلاً من الركنين فى جملة الشرط عمدة فيها، فالشرط : الأداة مع جملة الشرط، مسند إليه، والجزاء مسند على سبيل الشرط .

فقد عرّفوا الإسناد بأنه «نسبة إحدى الكلمتين حقيقية أو حكماً إلى الأخرى، بحيث تفيد المخاطب فائدة تامة، أى من شأنه أن يقصد به إفادة المخاطب فائدة يصح السكوت عليها، أى لو سكت المتكلم لم يكن لأهل العرف مجال تخطئته ونسبته إلى القصور فى باب الإفادة، وإن كان بعد محتاجاً إلى شىء كالمفعول به، والزمان، والمكان ونحوها، فدخل فى الخبر إسناد الجملة الواقعة خبراً ، أو صفة أو صلة ونحوها، فإن تلك الجمل بسبب وقوعها موقع المفرد، وإن كانت غير مفيدة فائدة تامة لكن من شأنها أن يقصد بها الإفادة، إذا لم تكن واقعة موقع المفرد (**الكشاف** ١٤٨) .

وقد اهتم علماء العربية، بأن يفرقوا بين الإسناد الشرطى عند النحاة، وعند أصحاب المنطق من ناحية، وأن يكشفوا عن أوجه الاتفاق بين الإسناد الخبرى والإسناد الشرطى . يقول العلامة **التفتازانى** : إن الشرط قيد للفعل مثل المفعول ونحوه، فإن قولك : إن تكرمنى أكرمك. بمنزلة قولك : أكرمك وقت إكرامك اياى، ولا يخرج بتقييده بهذا القيد عما كان عليه من الخبرية والإنشائية فالجزاء إن كان خبراً فالجملة خبرية نحو (إن جئتنى أكرمك) بمعنى أكرمك وقت مجيئك . (**المطول** ١٥٢) .

«وما ذكره الشارح العلامة من أن مراده أن الجزاء جملة خبرية مقيدة بقيد مخصوص محتملة للصدق والكذب فى نفسها، أى نظراً إلى ذاتها عن التقييد بالشرط لامع التقييد به على مأمن ، لأن التقييد بالشرط يخرجها عن الخبرية وعن احتمال الصدق والكذب، ولهذه الدقيقة قيده بقوله: فى نفسها فتعسف منه وتخليط لكلام أهل العربية بما ذهب إليه المنطقيون، من أن القضية إذا جعلت جزءاً من الشرطية مقدماً أو تالياً ارتفع عنها اسم القضية، ولم يبق لها احتمال الصدق والكذب، وتعلق الاحتمال بالربط بين القضيتين، فقولنا : إن كانت الشمس طالعة: ليس بقضية، ولا محتمل للصدق والكذب وكذلك قولنا: فالنهار موجود، عند وقوعه جواباً للشرط. وعليه منع ظاهر وهو أنا لانسلم ذلك فى الجزاء لأن قولنا : «أكرمك إن جئتنى» بمنزلة قولنا : اكرمك على تقدير مجيئك أو وقت مجيئك .

والتحقيق فى هذا المقام أو مفهوم الشرطية بحسب اعتبار المنطقيين غيرها بحسب اعتبار أهل العربية، لأنا إذا قلنا : إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود، فعند أهل العربية النهار محكوم عليه وموجود محكوم به والشرط قيد له، ومفهوم القضية أن الوجود يثبت للنهار على تقدير طلوع الشمس، وظاهر أن الجزاء باق على ما كان عليه من احتمال الصدق والكذب، وصدقها باعتبار مطابقة الحكم بثبوت الوجود للنهار، وحينئذ كذبها بعدمها، وأما عند المنطقيين، فالمحكوم عليه هو الشرط، والمحكوم به هو الجزاء، ومفهوم القضية : الحكم بلزوم الجزاء للشرط، وصدقها باعتبار مطابقة الحكم باللزوم، وكذبها بعدمها .

فكل من الطرفين قد انخلع عن الخبرية، واحتمال الصدق والكذب، وقالوا إنها تشارك، فى أنها قول جازم موضوع للتصديق والتكذيب وتخالفها فى أن طرفيها مؤلفان تأليفاً خبرياً، وإن لم يكونا خبرين، وبأن الحكم فيها ليس بأن أحد

الطرفين هو الآخر بخلاف الجملية، ألا ترى أن قولنا : كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود – مفهوم عندهم أن النهار لازم لطلوع شمس، وظاهر أنه جملة خبرية قيد مسنده بمفعول فيه» (المطول ١٥٢/١٥٣) .

فلا شك أن الشرط عند النحاة يختلف عن الشرط عند المناطقة وهذا يجعلنا ننظر إلى جواب الشرط على أساس أنه مسند إلى المسند إليه وهو المبتدأ المكون من أداة الشروط وجملة الشروط والإسناد مقيد بالمبتدأ الشرطى، فالجواب ركن أساسى فى جملة الشرط لأنه متمم للمعنى وهو خبر، أو نظير للخبر، أو جواب ساد مسد الخبر ، لأنه متمم للفائدة، ومطلوب لجملة الشرط .

* * *

رابعاً : الجملة

تعريفها ، وتأويلها ، وإعرابها

الجملة : عبارة عن مركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى ، سواء أفادت كقولك : زيد قائم، أو لم تفد، كقولك : «إن تكرمنى» فإنه جملة لاتفيد إلا بعد مجيء جوابه ، فتكون الجملة أعم من الكلام مطلقاً . (**التعريفات** ٧٨) . وقد ألقينا الضوء على هذا الموضوع عند تناولنا للكلام. وقد جاء فى كشاف اصطلاحات الفنون : أن «للجملة تقسيمات» :

الأول : الجملة : إما **فعلية**، وهى ما كان صدرها فعلاً، كقام زيد وكان زيد قائماً .

وإما **اسمية**: وهى ما كان صدرها اسماً مثل «زيد قائم» و«هيهات العقيق، وقائم الزيدان» . وإما **ظرفية** : وهى ما كان صدرها ظرفاً ، أو الجار والمجرور ، فإنه أيضاً ظرف اصطلاحاً، نحو أعندك زيد، وفى الدار زيد. وإما **شرطية**: تشتمل على أداة الشرط سواء كانت مركبة من فعلين، نحو : إن تكرمنى أكرمك . أو من **شرطيتين معنى**، نحو: إن كان متى زيد يكتب فهو يحرك يده فمتى لم يحرك يده لم يكتب(**كشاف الاصطلاحات** مادة جمل) .

ولم يفرق **الزمخشرى** بين الكلام والجملة، فقال: الكلام هو المركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى، وذاك لايتأتى إلا فى اسمين، كقولك : زيد أخوك ، وبشرٌ صاحبك، أو فى فعل واسم ، نحو «قولك» : ضرب زيد ، وانطلق بكر . وتسمى جملة . (**المفصل** ٦) .

والعارض هو ما يدخل على الجملة فيسلبها فائدتها إذا ركبت مع الشرط

أو وصلت بموصول . وهذا العارض ينفى عن الجملة – عند بعض النحاة – كونها جملة فى الأصل، وعند البعض لاينفى أنها جملة فى الأصل وإن عرض لها ما يسلبها تمامها، ومن ثم يسلبها صلاحيتها لأن تقع موقعاً إعرابياً حيث تصبح جزءاً من المفرد ويزداد شبهها بالحرف الذى هو الأصل فى عدم الوقوع بنفسه موقعاً إعرابياً، لنقصه من حيث اللفظ ، وتركبه مع غير .

أما بالنسبة لتأويل الجملة، فإن النحاة يكادون يتفقون على أن الجمل تؤول بنكرات . يقول **ابن يعيش** : الجمل نكرات ، ألا ترى أنها تجرى أوصافاً على النكرات ... ولولا أن الجمل نكرات لم يكن للمخاطب فيها فائدة، لأن ما يعرف لايستفاد، فلما كانت تجرى أوصافاً على النكرات لتنكيرها، أرادوا أن يكون فى المعارف مثل ذلك فلم يكن أن يقال: «مررت بزيد قام أبوه» وأنت تريد النعت لزيد، لأنه قد ثبت أن الجمل نكرات، والنكرة لاتكون وصفاً للمعرفة (شرح المفصل ٣/ ١٤١) .

ويرى بعض النحاة أن الجمل – لوقوعها بأجمعها موقعاً إعرابياً واحداً– فإنها بالضرورة تكون مبنية . أى أنها بركنيها ومتعلقاتها تكون فى موضع رفع خبر أو نصب حال أو ما أشبه ذلك .

يقول **اليمنى**: وإنما قضينا على الجملة بالبناء لأنها من مجموع كلمتين أو كلمات، والعامل الداخل عليها يطلب معمولاً واحداً، فلم تكن كلمة أولى من كلمة، فتم نعت الكلمات وصار عاملها مشبهاً للحروف التى لم تستبد، فلما ضعفت بتشبيت الجملة، وصار الإعراب حكماً لا لفظاً، فهذه علة . الثانية «أن الجملة نقلت إلى معنى الآحاد والنقل يغير الشئ عن ما هو عليه فبنى» (**كشف المشكل** فى النحو ١٩٥/٢) .

وعلى ذلك فإن الجمل تؤول باسم نكرة، ويكون إعرابها للمحل، حيث لاتظهر عليها العلامات اللازمة للمحل مثلما لاتظهر على الأسماء المبنية .

ويرى **ابن هشام** «أن الجملة التى يراد بها اللفظ يحكم لها بحكم المفردات (**المغنى** ٤٠١) .

ولاشك أن الجمل صالحة للتأويل بالمفرد، ومن هنا فإنها مؤهلة لأن يحكم لها بحكم المفردات ما لم تسلب تمامها فى التركيب كما قدمنا .

وقد سبق الإشارة إلى أن الفعل أصل فى الخبر وأن الفعل يقوم مقام الجملة دائماً لأنه لاينفك عن فاعله، فالجملة كالاسم فى الإعراب، لكنها تتميز عن الاسم، من حيث الوظيفة والموقع وهذا لاينفى عنها أصالتها، فإن الكلام فى إطار الرؤية المنطقية والموضوعية يتركب من جمل، وتتركب الجمل من كلمات، ولابد أن تكون العلاقة بين الجمل فى إطار الكلام، كالعلاقة بين المفردات فى الجمل، فإنه مع استقلال معنى المفرد فى الجملة فإنه لامعنى له إلا باتصاله بغيره من المفردات، وكذلك الكلام، فإن الجمل فيه لابد أن تكون مع استقلالها متصلة فيما بينها اتصالا يشبه اتصال المفردات فى الجملة الواحدة ، وإنه كما يتصرف فى الجملة الواحدة بالتقديم والتأخير، والحذف والتطويل، يتصرف أيضاً بمثل ذلك فى الكلام بما يناسبه .

خامساً : مصطلح لامحل له من الإعراب

نقده وتقويمه

تبين لنا مما سبق أن **النحاة** لم يفرقوا بين الجمل المفيدة والجمل غير المفيدة فى تصنيفهم للجمل التى لامحل لها من الإعراب، وفى تعريفهم لها، على الرغم من إشارتهم إلى هذين النمطين من الجمل عند تعريفهم للجملة وللكلام.

كما أنهم لم يفرقوا بين ما وقع منها موقعاً أساسياً فى التركيب، أى ما جاء عمدة ، أو فى مقام العمدة قياساً ، وبين ما وقع فضلة صراحة أو قياساً .

ولاشك أن جملة الصلة فى قولنا : يعجبنى الذى يجتهد ، وهى جملة «يجتهد» هذه الجملة تختلف عن جملة جواب الشرط فى قولنا : من يجتهد ينجح، فجملة «ينجح» يتم بها المعنى، أما جملة الشرط : «يجتهد» فإنها تلتقى مع جملة الصلة فى أنها مع ما قبلها فى موضع المفرد، وليست قائمة بذاتها مثل جملة جواب الشرط، وهذه الجمل تختلف عن جملة جواب القسم فى قولنا «والله لتنتصرن» ، كما تختلف هذه الجمل جميعها فى الفائدة والتركيب عن الجملة المنقطعة لفظاً فى قوله تعالى : ﴿قل سأتلو عليكم منه ذكراً إنا مكنا له فى الأرض﴾ (**الكهف** ٨٤) . فالجملة المنقطعة عند النحاة والتى لامحل لها من الإعراب عندهم جملة: ﴿إنا مكنا له فى الأرض﴾ .

وهذه الجملة تختلف عن الجملة الاعتراضية فى قول **النابغة الذبيانى**:

ألم يأتيك – **والأنباء تنمى** – بما لاقت لبون بنى زيـــاد

والاعتراض هنا وهو جملة : «والأنباء تنمى» يختلف عن الجملة التفسيرية فى قوله تعالى : ﴿هل أدلكم على تجارة تنجيكم من عذاب أليم تؤمنون

بالله» (الصف ٦١) فهم يصنفون جملة : «تؤمنون بالله» فى إطار الجمل التى لامحل لها من الإعراب ؛ لأنها تفسيرية .

فهذه الجمل كما أشرنا لاتجمعها طبيعة واحدة، غير ما أشار إليه النحاة من عدم وقوع المفرد موقعها، على أساس ما افترضوه من أن الإعراب للاسم المفرد أو لما حل موضعه . وهو ما ناقشناه إجمالاً وأظهرنا تهافته ..

وإذا كنا قد أشرنا إلى أن (**ما لامحل له**) بإجماع النحاة وفى إطار موضوعى هو الحروف ، من منطلق أنها لاتسند ولا يسند إليها ، ولا تستقل بنفسها فى التركيب .

قال **ابن مالك** : الحرف كلمة لاتقبل إسناداً وضعياً بنفسها ولا بنظير (**تسهيل الفوائد** ٣) .

وقال **المرادى** : قد حُدَّ الحرف بحدود كثيرة، ومن أحسنها : الحرف كلمة تدل على معنى فى غيرها فقط، واعترض بأن تصدير حد الحرف بالكلمة لايصح، من جهة أنه يخرج عنه من الحروف ما هو أكثر من كلمة واحدة، نحو : إنما وكأنما... والجواب أنهما حرفان لاحرف واحد بخلاف «كأن» فما صيره التركيب كلمة واحدة فهو حرف واحد .

وقوله : «تدل على معنى فى غيرها» فصل، يخرج به الفعل وأكثر الأسماء، لأن الفعل لايدل على معنى فى غيره، وكذلك أكثر الأسماء، وقوله : «فقط» فصل ثان يخرج به من الأسماء ما يدل على معنى فى غيره، ومعنى فى نفسه.. كأسماء الاستفهام والشرط، فإن كل واحد منها يدل - بسبب تضمنه معنى الحرف - على معنى فى غيره، مع دلالته على المعنى الذى وضع له فإذا قلت : من يقم أقم معه، فقد دلت «من» على شخص عاقل بالوضع، ودلت مع ذلك على ارتباط جملة الجزاء بجملة الشرط لتضمنها معنى «إن» الشرطية

(الجنى الدانى ٢٠/٢١) .

وقال بعض **النحويين**: الحرف ما خلا من دليل الاسم والفعل .

وقال **آخرون** : الحرف ما لا يستغنى عن جملة يقوم بها، نحو : «لن يقوم زيد» .. وهذا وصف للحرف صحيح ليس بِحَدٍّ له .

ولاشك أن أى جملة من الجمل التى قال النحاة إنه لامحل لها من الإعراب، لايمكن النظر إليها على أنها تفيد معنى فى غيرها فقط لفظاً أو معنى، أو بغيرها لفظاً أو معنى فيما عدا جملة الصلة، وجملة فعل الشرط، لأنهما عند السبك أو التركيب تفقدان التمام فتصبحان شبيهتين بالحرف من ناحية ما اعتراهما من نقصان حيث أصبحت الجملة بمثابة جزء من كلمة .

فقولنا : جاء الذى نجح . بمعنى جاء الناجح، فنجح جزء من الكلمة لأن : الذى + نجح = الناجح، ولأن «الذى» اسم فإنه أعرب فاعلاً وبقى الجزء دون محل من الإعراب ، فالفعل يحتاج الوصل إلى اسم أو حرف يؤهله للإسناد إليه.

ومن ذلك من يجتهد ينجح، وإن تجتهد تنجح ، فجملة : (يجتهد) لامحل لها من الإعراب لأنها مع أداة الشرط تساوى المفرد، ولكن «من» لكونها اسماً مبهماً تعرب مبتدأ، أما (إن تجتهد) فإن الحرف مع الفعل يعربان مسنداً إليه أو مبتدأ ، المهم أنه يستحق فى موقعه الرفع لأنه نظير لما يسند إليه .

وقد انتهينا إلى أن «مصطلح لامحل له من الإعراب» مصطلح غير موضوعى فى باب إعراب الجمل المفيدة ، لأن الجملة المفيدة التى لم تسلب تمامها ليست نظيرة للحرف، وليست نظيرة لضمير الشأن ، فضلاً عن أساسيتها فى التركيب، وقد يزيد ذلك قناعتنا بأن المصطلح غير موضوعى فى باب الجمل التامة الفائدة . ونحن نستخدمه مع الجمل التى سلبت تمامها ، لأنها أشبهت الحرف من حيث النقصان الذى اعتراها فى التركيب، ومن حيث إن هذه

الجمل اعتراها ما غير من طبيعتها فصارت جزءاً من مفرد .

إن الكلمة أو الجملة يكون لها محل إعرابى إذا كانت مؤهله بطبيعتها للموقعية ، أى مؤهلة لأن تسند أو يسند إليها، فتقع عمدة أو فضلة .

يؤكد ذلك الخلاف حول أسماء الأفعال .

يقول **ابن أبى الربيع** : من النحويين من ذهب إلى أنها أسماء لاأفعال، فنزال : اسم انزل، وشتان : اسم شتت، وهيهات : اسم «بعد» ، كما أن حسان اسم لشخص، ولاموضع لها من الإعراب، لأن الإعراب فى الأسماء، إنما يوجد دلالة على معانٍ فى مدلولاتها وهى الفاعلية، والمفعولية، والإضافة، وهذه المعانى لايمكن أن توجد فى الفعل، فلا يوجد الإعراب فى الألفاظ النائبة لو أجروا، فعلى هذا القول يثبت الاعتراض عليه بأسماء الأفعال.

ومن النحويين من ذهب إلى أنها أسماء للأفعال ولها موضع من الإعراب، وهى منصوبة وذلك أنها أسماء، والأسماء إذا وقعت فى الكلام المفيد فلابد أن تكون مرفوعة، أو منصوبة أو مخفوضة، فى اللفظ أو فى التقدير، أو فى الموضع، فلابد لهذه - إذ هى أسماء مبنية - أن يكون لها موضع من الإعراب . (البسيط ١/١٦٤) .

فالأساس الذى قام عليه القول بأن أسماء الأفعال لها موضع من الإعراب أو لا موضع لها من الإعراب هو قابليتها للإسناد من عدمه .

فالجملة المفيدة تقع موقعاً إعرابياً سواء وقعت خبراً ، أم نعتاً ، أم مفعولاً ، أم فاعلاً، أم حالاً. وهذه الجملة نفسها تقع ابتدائية وتقع جواباً للشرط وتفسيراً. وما دامت هى صالحة بنفسها للوقوع موقعاً إعرابياً. ولم تسلب تمام فائدتها فى التركيب فإن لها محلاً إعرابياً .